

المبحث الرابع

المماثلة والمخالفة

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

ظهرت قضية المماثلة في اللغة العربية كإحدى القضايا التي تهدف إلى التيسير في النطق والاقتصاد في الجهد العضلي والانسجام بين أصوات اللغة ، وذلك عن طريق محاولة التقارب بين مخارج أو صفات الأصوات العربية .

حيث يقول الدكتور / إبراهيم أنيس : " والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينهما ، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج ، ويمكن أن يسمى هذا التأثير بالانسجام بين أصوات اللغة⁽¹⁾ " .

إذاً قد تتحوّل مخارج أحد الأصوات أو صفاتها إلى مخرج أو صفة صوت آخر تحقيقاً لذلك سواء بين الصوامت أو الحركات - " ولا ريب أن الاقتصاد في الجهد العضلي هدف مقصود للناطقين باللغة ، فإذا تواءمت الأصوات المتجاورة مخرجاً وصفة سهل نطقها وتحققت لها السلاسة والانسجام فلا يتناول التغير شيئاً منها ، أما إذا كانت متنافرة في ذلك فإنّ جهاز النطق يتعثر في التفوه بها ، وهنا يلزم نوع من التغير في بعض تلك الأصوات ليتمكن النطق بها دون معاناة أو نفور . فإذا كان النطق بالمتجاورين أمراً صعباً يستلزم جهداً كبيراً لجأ صاحب اللغة إلى الطريق المؤدية إلى السهولة بتغيير أحدهما حتى ينسجم مع صاحبه ويسمى ذلك بالمماثلة⁽²⁾ " .

إذاً فالمماثلة تعنى " تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً كلياً أو جزئياً⁽³⁾ . وإذا كان التعبير بمصطلح " المماثلة " لدي اللغويين المحدثين يعني تحويل الأصوات المتخالفة إلى متماثلة ، فإنه يعني عند القدامى عدة مصطلحات هي : الإبدال ، والمضارعة ، والإتباع ، والإمالة ، والإدغام⁽⁴⁾ .

ولاشك أن ظاهرة " الإدغام أو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض ، ظاهرة صوتية تحدث كثيراً في البيئات البدوية ، حيث السرعة في نطق الكلمات ومزجها بعضها ببعض ، فلا يعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به⁽⁵⁾ " .

(1) الأصوات اللغوية ص 180 .

(2) أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار حامد هلال ص 276 - الطبعة الثانية - 1408 هـ - 1988 م .

(3) دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ص 387 .

(4) ينظر : الكتاب 17/4 ، 109 ، 432 ، 467 ، 477 ، 478 ، وشرح الفصل 9/46 ، 47 ، 54 ، 55 ، 136 ،

137 ، 121/10 ، 153 ، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب 4/3 ، 232 ، 233 .

(5) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص 71 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

وأما المخالفة فهي : " تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور ، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين ⁽¹⁾ " .

وهذا يعني أن قانون المخالفة " يعتمد إلى صوتين متماثلين تمامًا في كلمة من الكلمات ، فيغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة وهي اللام والميم والنون والراء ⁽²⁾ .

ولتوضيح صورة المماثلة والمخالفة نعرض ما قدّمه الدكتور / إبراهيم أنيس عندما قال : " فحين نصوصغ " افتعل " من الفعل " ظَلَمَ " نلاحظ أن " اظلم " قد تجاورت فيها الظاء والتاء ، وهما مختلفان في الجهر والهمس ، والشدة والرخاوة ، والإطباق ، والاستقال ، فقربت مسافة الخلف بينهما لتيسير النطق ، وأصبح الفعل " اظلم " ثم زاد التيسير حين اتحد الصوتان المتجاوران تمام الاتحاد ، وأصبح الفعل (اظلم) وهكذا تماثل الصوتان ، وهو أقصى ما يصل إليه التيسير في عملية المماثلة ، فإذا افترضنا أن أحد العرب نطق بهذا الفعل على صورة جديدة وهي " انظلم " لا يعدو الأمر أنه قد لجأ إلى عملية المخالفة ليخالف بين الظائين المتجاورين بأن استبدل بإحدهما " نونًا " ليزيد النطق تيسيرًا ⁽³⁾ " .

المماثلة والمخالفة في رصف المباني

عن طريق نماذج ثلاثة ظهرت قضية المماثلة والمخالفة في كتاب " رصف المباني " على النحو التالي :

أولا - المماثلة بين الصوامت

ذكر المؤلف في باب " الميم المفردة " نموذجًا واضحًا لتطبيق صورة التماثل بين الصوامت في العربية ، حيث يقول : " القسم التي هي فيه بدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع :

(1) دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ص 330.

(2) التطور اللغوي " مظهره وعمله " د. رمضان عبد التواب ص 57 مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط 3 - 1417هـ - 1997م . وينظر : الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص 212، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د. عبد العزيز مطر ص 41 - دار المعارف - الطبعة الثانية - 1411هـ - 1991م .

(3) الأصوات اللغوية ص 213 .

الموضع الأول :

أن تكون بدلا من التنوين إذا التقى مع الباء في كلمة أخرى نحو قولك : ﴿عَلِيمٌ
بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾⁽¹⁾ و ﴿عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾⁽²⁾ و ﴿بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾
وشبه ذلك ، سواء كان التنوين في مرفوع أو منصوب أو مخفوض ، كان لما كان من وجوهه
المذكورة في باب النون ، لا خلاف في هذا بين العرب والقراء . وإنما أبدل التنوين ميما في هذا
الموضع لكون النون بعيدة من الباء في المخرج ، فلم يمكنهم إدغامها فأبدلوها إلى حرف لا
يدغم فيها مراعاة لها ويقرب منها في المخرج ، إذ هما من الشفتين فصارت حالة بين حالتين
لضرب من التخفيف ، فإذا أبدلوها ميما لذلك ، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة
ولكن تكون ظاهرة ميما خالصة فيها غنة ، لأنها أخت النون فيها ، ولذلك خُصَّت بالبدل
منها ، فينبغي أن ينطق بها ميما بغنة ، كما ينطق بها ساكنة واحدة ، ولا بد من إظهار الجهر في
الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور ، وإنما تَبَهَّتْ على هذا لأنني رأيت بعض متحلي القراءة
والعلم بها يقرأها مُدغمة في الياء ولا يُبْقَى لها غُنة ، وهو خطأ لما ذكرت لك فتفهّمه .

الموضع الثاني :

أن تكن بدلا من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باء أيضا في نفس
الكلمة أو من كلمة أخرى ، فالتى في نفس الكلمة نحو عَمْرٍ في عَمْرٍ ، وشمباء في شَمَاء⁽⁴⁾ ،
قال تعالى : ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾⁽⁵⁾ وأصله : الأنباء ، فقلبت النون ميما مع
الباء للعلة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا ، والتي في آخر الكلمة مع الباء من
كلمة أخرى نحو : مِنْ بعد ، وَمِنْ بعيد ، تقول : مم بعد ، ومم بعيد ، وكذلك تقول في النون
الخفيفة مع الباء نحو : لا تضرب بكرا (تقول) لا يضربن بكرا ، قال الله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ
مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾⁽⁶⁾ و ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾⁽⁷⁾ ، فلا خلاف أيضا في هذا بين

(1) سورة الأنفال الآية (43) .

(2) سورة البقرة من الآية (15) .

(3) سورة المائدة من الآية (71) .

(4) الشبناء : العذبة الفم . لسان العرب (ش ن ب) 4 / 2336 .

(5) سورة القصص من الآية (66) .

(6) سورة البينة من الآية (4) .

(7) سورة العلق آية (15) .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

العرب والقراء كالتنوين المذكور قبل ، والعلة المذكورة في الموضعين واحدة ، فتفهمها تُصب بحول الله⁽¹⁾ .

التعليق :

عن طريق التقاء صوت النون الساكنة أو التنوين مع صوت الباء والإبدال ميماً ظهرت صورة التماثل في النص السابق ، والعلة في ذلك كما يقول مكّي بن أبي طالب : " إنَّ الميم مواخية للباء لأنَّها من مخرجها ، ومشاركة لها في الجهر والشدة . وهي أيضًا مواخية للنون في الغنة والجهر . فلما وقعت النون قبل الباء ، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين ، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم ، أبدلتنا منها ميماً لمواخاتها النون والباء⁽²⁾ " .

إذا فالقلب هنا قد أفقد النون مخرجها ، ولكنه لم يفقد صفاتها الأنفية ، ومن ثم فقد تمَّ التأثير هنا بناء على الاشتراك في الصفة .

ثانياً - المماثلة بين الحركات

عن طريق همزة الوصل واختيار الحركات المناسبة لها في الكلمات العربية ظهر أثر هذا التماثل بجلاء ووضوح ، وذلك في الباب الذي عقده المؤلّف للهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب .

وقد قدّم المؤلّف لذلك بتعريف همزة الوصل ، وهي التي يؤتي بها " للتوصل إلى النطق بالساکن في ابتداء الكلمة⁽³⁾ " .

وهذا من الأمور البديهية في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات الأخرى طبقاً للقاعدة المعروفة والتي نصَّ عليها علماء العربية " وهي أنه لا يجوز الابتداء بالساکن " فكان لابد من وجود ما يرجح هذا الابتداء ، فكان الإتيان بهمزة تسمى بهمزة الوصل .

وقد ظهر للمؤلّف في هذا الباب عدة آراء وجيهة تستحق التنبيه عليها قبل الحديث عن صورة التماثل وهي :

(1) رصف المباني ص 308، 309 .

(2) الرعاية ص 240 . وهو ما اصطلح على تسميته بالإقلاب وهو : " جعل حرف مكان آخر . وقال بعضهم : هو عبارة عن قلب مع إخفاء " مراعاة الغنة " . نهاية القول المفيد . محمد مكّي نصر ص 122 - مطبعة الحلبي - 1394هـ .

(3) رصف المباني ص 38 . وينظر: سر صناعة الإعراب 1/109، وشرح المفصل 9/131 .

أ - الاختلاف في المصطلح

أبدى المؤلف رأيه بجلاء ووضوح في ترجيحه التسمية بمصطلح " همزة الوصل " ، والذي كان محور اختلاف بين العلماء هل يسمى بألف الوصل أو همزة الوصل ، فمنهم من اصطلاح على تسميته بألف الوصل ، ومنهم من أطلق عليه همزة الوصل ، ومنهم من خلط بين الاصطلاحين ، فتارة يطلق عليه ألف الوصل ، وتارة أخرى همزة الوصل⁽¹⁾ .

ولكن المؤلف رجّح التسمية بمصطلح " همزة الوصل " ونحن معه في ذلك لما قدّمه من حجة قوية ذكرها في كتابه عندما طرح تلك القضية بقوله : " واختلف فيها : هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأئبن ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمّى بها عليه في النطق ، لأن ذلك هو معنى الهمزة⁽²⁾ " .

ب - هل هي همزة إيصال أو وصل ؟

إن المعروف لدي جمهور العلماء أن هذا الصوت الذي يتوصل به إلى النطق بالسكان هو " همزة الوصل " ؛ لأنها تسقط في فصل المتكلم ما قبلها بما بعدها كما قال الكوفيون ، أو أنّ المتكلم يصل بها إلى النطق بالسكان كما قال البصريون⁽³⁾ ، ولكن أبدى المؤلف رأيه في تلك التسمية ، ونحن معه في ذلك أيضاً ، إذ يقول : " وكان الوجه فيها أن يقال همزة إيصال لا وصل ؛ لأنها لا تصل ، ولكن توصل الناطق إلى النطق بالسكان بعدها ، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر أوصل ، كما قال الله تعالى : " أنبتكم من الأرض نباتاً⁽⁴⁾ " ، وعلى المصدر يكون " إنباتاً " كما قال الشاعر :

ولو شئنا تعاوذا عوادا⁽⁵⁾ .

...

(1) ينظر : الكتاب 1 / 144 : 160 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 2 ، والمقتضب 1 / 80 ، 85 ، والمنصف 1 / 53 : 79 ، وشرح المفصل 8 / 36 ، 9 / 132 : 138 ، وشرح التصريح على التوضيح 2 / 364 : 366 .
(2) رصف المباني ص 38 .

(3) موسوعة الحروف د. إميل بديع يعقوب ص 46 - دار الجليل - بيروت - الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م .

(4) سورة نوح من الآية (17) .

(5) البيت لشقيق ابن جرّء كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص 311/2) وصدره :

بما لم تشكروا المعروفَ عندي

الخصائص 2 / 309 ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص 416 - مصر 1350 هـ . وقد شرّحه بقوله : " كان هجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان ، فإن شئتم أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر " .

وكان القياس على المصدر : تعاودًا ومعاودةً ، وذلك جائز كثير⁽¹⁾ .
وأما عن تحقيق صورة التماثل بين الحركات في هذا الباب فيتضح من النصّ التالي : "
وهذه الهمزة التي للوصل تكون أبدًا مكسورة على أصل التقاء الساكنين سواء كان ثالث
الفعل مفتوحًا أو مكسورًا ، نحو : اعلم واضرب ، ويجوز ضمها ، إلا أنه إذا كان ثالث
الكلمة مضمومًا ضمًّا لازمًا نحو : " اقتل " تتبع الهمزة الثالث .
فإن كان الضم غير لازم لم تضم ، وبقيت الهمزة مكسورة نحو : امشوا واقضوا ؛ لأنَّ
الأصل امشيوا واقضيوا ، فحذفت الياء استئقلا ، وتبعت ما قبل الواو الواو .
كما أنه إذا كان الكسر عارضًا وكان الضمُّ الأصل بقيت همزة الوصل مضمومة نحو :
أدعي يا هند ؛ لأن الأصل أَدْعُو ، فاستثقلت الضمة مع كسر الواو ، فأتبع ما قبلها كسرة ،
وقلبت الواو ياء تخفيفًا⁽²⁾ .

التعليق :

- من خلال هذا النص نستنتج الآتي :
- 1- تكسر همزة الفعل الماضي والأمر في الابتداء سواء أكان ثالثه مكسورًا كسرًا لازمًا أم مفتوحًا .
 - 2- تضم همزة الفعل الماضي والأمر إذا كان ثالثه مضمومًا ضمًّا لازمًا .
 - 3- إذا كان كسر الثالث عارضًا ، أو ضمة كذلك ، وجب الضمُّ في المكسور ، والكسر في المضموم .

فأما عن القاعدة الأولى والثانية وهي كسر همزة الوصل فيما ثالثه مكسورًا كسرًا لازمًا ،
وضمها فيما ثالثه مضمومًا ضمًّا لازمًا فتحقيقًا لنظرية التماثل بين الحركات ، لئلا يلزم الخروج
من الكسر إلى الضم ، وفي ذلك ثقل ، ولا اعتداد بسكون الحرف الثاني لأنه حاجز غير
حصين ، فكما يقول سيبويه : " أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد⁽³⁾ " .

(1) رصف المباني ص 38 ، 39 .

(2) رصف المباني ص 42 .

(3) الكتاب 146/4 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

ويقول ابن جني عن ضم همزة المضموم الثالث : " وإنَّها ضُمَّوا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم ، بناء لازماً ، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً ؛ لأنَّه غير حصين⁽¹⁾ "

ويؤكِّد ابن يعيش على تلك الحقيقة بقوله : " وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين إلا أن يكون الثالث منه مضموماً فإنَّه يضمُّ اتباعاً لضمته وكراهية الخروج من كسر إلى ضم والحاجز بينهما حاجز غير حصين⁽²⁾ . " .

وأما عدم تطبيق مبدأ التماثل مع مفتوح الثالث ، فالعلة فيه هي : خوف الالتباس بهمزة المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، فـ " الكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالث المستقبل إن كان مضموماً ضممتها ، وإن كان مكسوراً كسرتها ، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه نحو اعلم وأعلم⁽³⁾ . "

ويقول ابن يعيش : " وإنما لم يفتحوا همزة الوصل فيما ثالثه مفتوح نحو : أذهب ، خشية الالتباس بهمزة المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، فلو قلت : أذهب يا زيد - بفتح الهمزة - لا لتبس بقولك : أنا أذهب⁽⁴⁾ . "

" ولا يكفي الفرق بالسكون ؛ فإن المضارع قد يسكن في موضع الرفع تخفيفاً ، كتسكين أبي عمرو " ينصركم " وأخواته⁽⁵⁾ . "

وأما عن القاعدة الثالثة وهي وجوب كسر همزة الوصل فيما ثالثه مضموماً ضمّاً عارضاً ؛ فلأنَّ الكسر هو الأصل في حركة العين " فكسر الهمزة هنا مراعاة لأصل حركة العين ، من غير اعتداد بما طرأ عليها من الضم⁽⁶⁾ " .

(1) سر صناعة الإعراب 1/131 . وينظر : التكملة لأبي علي الفارسي ص 185، 186 .

(2) شرح المفصل 7/58 . وينظر : شرح التسهيل 4/466 .

(3) شرح المفصل 7/58 . وينظر : الكافية في النحو لابن الحاجب . شرحها : رضي الدين الاسترابادي 2/267، 269 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1405 هـ - 1985 م .

(4) شرح المفصل 7/58 . وينظر : شرح التسهيل 4/465 .

(5) شرح التسهيل 4/465 . وينظر : النشر 2/243 ، وإتحاف فضلا والنشر 1/493 .

(6) دروس التصريف د. محمد محيي الدين عبد الحميد ص 129 - المكتبة العصرية 1411 هـ - 1990 م .
وينظر : التبيان في تصريف الأسماء د. أحمد حسن كحيل ص 307 - مطبعة السعادة - الطبعة الرابعة 1390 هـ - 1970 م .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

والدليل على ذلك هذان المثالان اللذان مثل بهما المؤلف لتلك الحالة وهما : " امشوا " و " اقضوا " ، فإن الأصل فيهما : إمشيوا وإقضيوا - بكسر الشين والضاد وضم الياء فيهما - استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها بعد تقدير سلب حركتها ، فالتقى ساكنان ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . ولك أن تقول : حذفت الضمة للاستثقال ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت الشين لمناسبة الواو⁽¹⁾ .

فأما عن وجوب ضم همزة الوصل فيما ثالثة مكسوراً كسرّاً عارضاً ؛ فلأنّ الضم هو الأصل في حركة العين⁽²⁾ ، والدليل على ذلك هذا المثال الذي مثل به المؤلف لتلك الحالة وهو : (ادعي يا هند) فإنه يجب ضم همزته ؛ لأن أصله " ادعوى " استثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت كسرة الواو إلى الزاي ، بعد تقدير سلب حركتها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو ، ثم كسرت العين لمناسبة الياء كسرة لازمة⁽³⁾ .

ثانياً : المخالفة بين الصوامت

أشار المؤلف إلى تلك الحالة من خلال نصين ذكرهما في كتابه وهما :

النص الأول :

في " باب أمّا المفتوحة المشددة " يقول المؤلف : " ويجوز أن تقلب ميمها الأولى ياء تخفيفاً كقوله :

رَأْتُ رَجُلًا أَيَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فَيُضْحِي وَأَيَا بِالْعَشَى فَيُخْصِرُ⁽⁴⁾ .

أراد " أمّا " فخفف⁽⁵⁾ " .

(1) ينظر : فتح المتعال على شرح القصيدة المسماة بلامية الأفعال . حمد بن محمد الصعيدي . تحقيق ودراسة د. عادل محمد حسن ص 371 - (رسالة دكتوراه) 1421 هـ - 2000 م .

(2) التبيان في تصريف الأسماء ص 307 .

(3) ينظر : سر صناعة الإعراب 131/1 بتصرف يسير .

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة . وهو في ديوانه ص 94 . ورواية " أمّا " : وينظر : الأزهية في علم الحروف ص 157 ، ولسان العرب (ض ح ي) 4 / 2561 . يضحى : يظهر الشمس . يخصر : إذا أصابه البرد .

(5) رصف المباني ص 99 .

النص الثاني :

في " باب إمّا المكسورة المشدّدة " يقول المؤلّف : " وأكثر ما تكون مكسورة الهمزة كما تقدم ، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر :

تنفحها إمّا شِمَال عَرِيَّة وأمّا صَبَا جنح الظلام هَبُوب⁽¹⁾.

وهكذا روي بفتح الهمزة فيها ، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى ياء تخفيفاً⁽²⁾ كما فُعل بـ " أمّا " في الباب قبل هذا ، قال الشاعر :

... أيّما إلى جَنَّةٍ أيّما إلى نار⁽³⁾

وهو قليل من جهة ما ذكرنا⁽⁴⁾ ... " .

التعليق :

ظهرت قضية المخالفة في النَّصِّين السابقين من خلال قلب الميم الأولى ياء تخفيفاً وتيسيراً في عملية النطق ؛ " لأنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة ، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب جهداً عضلياً مثل أشباه أصوات العلة " الواو والياء " ... ويعد ذلك مظهرًا من مظاهر التيسير اللغوي⁽⁵⁾ " .

وقد تحدّث عن ذلك سيبويه في باب " ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء " فقال : " وذلك قولك : تسريت وتظنيت وتقصيت من القصّة وأملت⁽⁶⁾ " .

(1) نسب في خزانة الأدب 432/2 لأبي القمقام ، وهو في المقرب 231/1 ، والدرر 182/2 .

(2) وهي رواية الخزانة .

(3) البيت لسعد بن قرط كما في الخزانة 431/4 . صدره : يا لَيْتَنا أُمّنا شالَتْ نعامُها .

ونسب في لسان العرب : " أمّا " إلى الأحوص 122/1 . وهو في همع الهوامع 135/2 .

(4) رصف المباني ص 101 ، 102 .

(5) لحن العامة ص 41 ، والأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص 212 ، والتطور اللغوي " مظاهره وعلله " ص 64 .

(6) الكتاب 424/4 .

